أثر تنوع الأداة في تفسير الشاهد القرآني (الباء ـ لام الجحود ـ أو ـ لو) انموذجاً

م.م. كريم سوادي معين
مديرية تربية كربلاء المقدسة
Mksm4488@gmail.com

الملخص

يعالج البحث موضوعاً مهماً في النحو العربي ، إذ استعرضت فيه جوانب مهمة للأداة ، وركزت اهتمامي على عمل هذه الحروف واختلاف العلماء في ذلك فكان خلافهم كبيراً سواء أكان الخلاف بين البصريين والكوفيين أم كان الخلاف بين أصحاب المذهب النحوي الواحد ، وامتدَّ هذا الخلاف إلى المحدثين أيضاً ومن ثمَّ اتجه البحث لمتابعة الشاهد القرآني واختلاف المفسرين مبيناً فيه تبعاً لاختلاف الحكم النحوي الدلالي ، واختلاف معنى الأداة في الآية القرآنية مع متابعة الخلاف الحاصل بين المفسرين ، مبينين ان السياق في الآية القرانية هو الفيصل في معنى الأداة.

الكلمات المفتاحية (أثر ، الأداة ، الشاهد القرآني)

Abstract

The research deals with an important topic in Arabic grammar, where it reviewed the important aspects of the tool, and focused my attention on the work of these letters and the differences of scholars in that their disagreement was great. whether the dispute between the Basrans and Alkoviin Or was the dispute between the owners of doctrine grammartical school and this disagreement extended to the modernists as well.and then the research turned to follow the koranic witness and the diffrences of the interpreters, and the diffrences in the meaning of the tool in the Quranic verse.

Keywords (effect, tool, Quranic witness)

المقدمة :

يُعدُّ علم النحو العربي من أهم علوم العربية إذ كانت ظواهره وموضوعاته مدار بحث الدارسين ، لثراء مفرداته وتراكيبه وأساليبه ، ويعود سبب هذا الثراء ، أن الله سبحانه وتعالى شرفها بأن أنزل القران الكريم بها. ولا شك أن الأدوات هي روابط تربط أجزاء الجملة بعضها ببعض وتدل على مختلف العلاقات الداخليّة بينها. وهذا المصطلح (الأدوات) كان عند الكوفيين أوسع استعمالا من غيرهم حتى ذهب كثير من الباحثين إلى نسبته إليهم ، وتميزت الأدوات بكثرة ورودها في الجمل العربية ، و قد حازت اهتماما كبيرًا من قبل النحاة حتى اختصت بها بعض كتبهم ، ومن هذه الكتب (كتاب حروف المعاني للزجاجي 340هـ) ، و (كتاب الأزهية في علم الحروف للهروي 465هـ)و(كتاب الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي 749هـ)

فأحببت أن أقف على الخلاف الحاصل في قسم من الأدوات وهي (الباء و لام الجحود و أو و لو)؛ لأنه حوا على آراء مميزة و جليلة لنحاة المدرستين .

و حين استطلعت الخلاف النحوي بين النحويين ، واحتجاجهم بالقرآن الكريم لتعضيد رأيهم ، و ردّ المخالفين لهذا الرأي بتوجيه نحوي يراه مناسبا ، علق بفكري تغير معنى الشاهد القرآني إذا ما تغير توجيهه النحوي ، وبالتالي اختلاف حكم الآية و نتيجتها من توجيه للآخر ، فقررت أن أشاهد تغير المعنى عن كثب فتوجهت إلى قسم من كتب المفسرين لأرى رصدهم لتغير المعنى عند تغير تقدير الأداة أو عملها من نحوي لآخر .

دلالة الباء

الباء من حروف الجر الأُحادية (الأندلسي، 1998م، 4/ 1695)، وحركتها الكسر (السيوطي، 1998م،334/2)، وذكر بعضهم أنَّ حركتها الفتح ؛ لأن الحرف المفرد الذي يقع في بداية الكلمة حقه أن يكون مفتوحاً ؛ ولأن الفتحة أخف الحركات ، غير أنها كسرت حملاً لها على لام الجر(ابن يعيش، (د،ت)، 22/8) 0

وهي مختصة بالأسم(المرادي، 1992م، 36)، ولها معان متعددة وأكثر معانيها شهرة الإلصاق، ولم يذكر سيبويه غيره قال : ((باء الجر إنما هي للالزاق والاختلاط ، وذلك قولك

: خرجت بزيد ، ودخلت به ، وضربته بالسوط ، ألزقت ضربك إياه بالسوط فما اتسع من هذا في الكلام فهذا اصله))(سيبويه،1988م ، 217/4) .

وقد اختلف النحويون في عدد معانيها فمنهم من ذكر أَنَّها ترد (للنسبة) فتنسب مابعدها الى ماقبلها (إبراهيم بركات، 2007م، 4/ 240) ، وذكر الكوفيون أنَّ الباء ترد بمعنيين هما :

اولاً : دلالة الباء على التبعيض

وهذا المعنى موضع خلاف فقد أثبته الكوفيون ، ووافقهم الأصمعي والفارسي وابن مالك وغيرهم(المرادي، 1992م، 43)، وذكر المرادي بأن من التي للتبعيض هو مذهب كوفي(المرادي، 2001م، 748/2) ، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى :﴿عيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا﴾(الانسان:6)، فالباء هنا بمعنى (من) والتقدير : يشرب منها(الهروي، 1993م، 283) ، وكذلك قول الشاعر(ديوان الهذليين، 1995م، 52/1) :

شربن بماء البحر ، ثم ترفعت متى لججٍ ، خضرٍ لهنَّ نئيج

أي شربن من ماء البحر

أمّا البصريون فكان لهم مذهب آخر(الزبيدي، 1987م، 160)، هو أَنَّ الباء لاترد للتبعيض ، وكل ما قيل فيه إنّه للتبعيض فأنها فيه للإلصاق بالأصل(الزبيدي، 1987م، 160) ، فهو أصل معانيها . ولم يذكر سيبويه غيره(المرادي، 1992م، 36)، وهذا المعنى في الباء في كلام العرب أكثر من غيره فيها حتى أنّ بعض النحويين قد ردوا أكثر معاني الحروف إليه ، وإن كان على بعد، والصحيح التنويع كما ذكر ويذكر(المالقي،1975م، 144) .

ومنهم من ذكر أنها زائدة؛ لأن الفعل يتعدى إلى مجرورة بنفسه ، حيث قال ابن جني :((وأما مايحكيه أصحاب الشافعي من ان الباء للتبعيض شئ لايعرفه أصحابنا ولا ورد به ثبت))(ابن جني، 1993م،123/1)، وذهب ابن عصفور إلى أن التبعيض يفهم من معنى الجملة وليس من الباء؛ لأنك إذا قلت : أخذت الثوب وأسقطت الباء لتبادر له أن الآخذ كان ببعض الثوب اذ اليد لاتحيط بجميع اجزاءه(ابن عصفور،1980م،496/1)، وقال بعضهم : لو كانت الباء للتبعيض لصحَّ : زيد بالقوم ، تريد من القوم ، وقبضت بالدرهم أي من الدرهم(السيوطي،1998م،337/2) واولو البيت الشعري في تضمين (شربن) معنى (روين

)(المرادي، 1992م،44) ، وهذا ماذهب اليه ابن حيان حيث قال : ((وذكر اصحابنا أنّ المعاني التي تنجر مع الالصاق ستة انواع))(الأندلسي،1998م،1695/4) ، أمّا عند المحدثين ومنهم الدكتور فاضل السامرائي الذي يقول : ((فالمعنى الرئيسي للباء هو الإلصاق وماذكر لها من معاني أخر تحمل هذا المعنى))(السامرائي،2003م،17/3) 0

ومن هنا نرى أن نسبة الباء في افادة معنى التبعيض موجودة؛ لأنها من الآراء المهمة لابرز النحاة وهم الفارسي ، والاصمعي ، والزجاج ، والهروي ، والرضي وغيرهم(الهروي،1993م،283)، وكذلك الشواهد المذكورة، والتي ترجح القول بدلالة الباء على التبعيض 0

وحين نذهب إلى كتب التفسير التي تعرضت للشواهد القرآنية المحتج بها ، لنرى مدى تأثر الحكم الإعرابي بالتوجيه التفسيري نجد الترجمة الفعلية لرأي النحويين على الواقع ، ولعل أبرز الشواهد هي قوله تعالى :﴿ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ﴾(المائدة:6) ، حيث أدى الاختلاف في هذه الباء من جهة دلالتها على التبعيض من عدمه إلى الاختلاف في المعنى ، فضلاً عن ذلك في الحكم الفقهي لأنها من آيات الأحكام .

و حين استفتينا الطبري عن معنى قوله تعالى : ﴿ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ﴾ أجابنا بعد أن استعرض آراء العلماء التي لخصها بثلاثة أقوال :

1- يكفي مسمى المسح

2- يجب مسح جميع الرأس

3- لا يجزئ المسح بأقل من ثلاثة أصابع

ثم عقب بقوله : ((والصواب من القول في ذلك عندنا ، أن الله جل ثناؤه أمر بالمسح برأسه القائم إلى صلاته مع سائر ما أمره بغسله معه أو مسحه ، ولم يحدَّ ذلك بحدٍّ لا يجوز التقصير عنه ولا يجاوزه. وإذ كان ذلك كذلك ، فما مسح به المتوضئ من رأسه فاستحقَّ بمسحه ذلك أن يقال : " مسح برأسه " ، فقد أدّى ما فرض الله عليه من مسح ذلك لدخوله فيما لزمه اسم " ماسحٍ برأسه " إذا قام إلى صلاته.))(الطبري،2000م،10/51)، والطبري على هذا القول يرى أن الباء للتبعيض ؛ لأنّه لو حملها على غير التبعيض لذهب إلى وجوب

مسح جميع الرأس، و لردّه على الذي يقول أنّ الباء لو تفيد التبعيض لجاز مسح بعض الوجه في التيمم ، يقول : ((فإن قال لنا قائل : فإن الله قد قال في التيمم : ﴿فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ﴾(النساء:43) ، فيجزئ المسحُ ببعض الوجه واليدين في التيمم ؟ قيل له : كلَّ ما مسح من ذلك بالتراب ، فيما تنازعت فيه العلماء فقال بعضهم : " يجزيه ذلك من التيمم " وقال بعضهم : " لا يجزيه " فهو مجزئه ، لدخوله في اسم "الماسحين به" وما كان من ذلك مجمعا على أنه غير مجزئه ، فمسلَّم لما جاءت به الحجة نقلا عن نبيِّها صلى الله عليه وسلم. ولا حجة لأحد علينا في ذلك ، إذ كان من قولنا : إن ما جاء في آي الكتاب عامًّا في معنىً ، فالواجب الحكم أنه على عمومه ، حتى يخصه ما يجب التسليم له ، فإذا خُصَّ منه شيء ، كان ما خُصَّ منه خارجا من ظاهره ، وحكم سائره على العموم.))(الطبري،2000م،10/51) .

ويبدو أنّ الزمخشري كان له رأيًا مختلفا بعض الشيء ، إذ رأى أنها تفيد الإلصاق و تفيد التبعيض ، والمكلّف مخيّر بين جميع الرأس أو بعضه ، يقول : ((وامسحوا برؤوسكم المراد إلصاق المسح بالرأس . و ماسح بعضه و مستوعبه بالمسح كلاهما ملصق للمسح بالرأس))(الزمخشري، 1407هـ،609/1) .

ولم يرتضِ ابن حيان هذا المذهب ، وخطّأ الزمخشري في تفسيره ، فهي عنده للإلصاق دون التبعيض بدليل آية التيمم ، يقول : ((وليس كما ذكر ليس ماسح بعضه يطلق عليه أنّه ملصق المسح برأسه ، إنّما يطلق عليه : أنه ملصق المسح ببعضه ، وأمّا أن يطلق عليه أنّه ملصق المسح برأسه حقيقة ، فلا ، إنّما يطلق عليه ذلك على سبيل المجاز ، وتسمية لبعض بكل))(الأندلسي، 1993م،451/3).

ثم يذكر ابن حيان ذهاب بعض النحويين إلى أن الباء زائدة أو للتبعيض ، و ضعّف من رأي التبعيض ، يقول : ((وعلى من ذهب إلى التبعيض ، يلزم أن يكون التبعيض في قوله في قصة التيمم :﴿فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ﴾ (النساء:43)، أن يقتصر على مسح بعض الوجه ، وبعض اليد ، ولا قائل به ...)) (الأندلسي، 1993م،451/3) ، وقد مرّ قبل قليل أن الطبري أجاب عن هذا الإشكال .

وأمّا ابن عاشور فذهب إلى أنها زائدة لتأكيد إلصاق الفعل بالمفعول ، وهو ما قال به الفراء كما نقل عنه البغدادي(البغدادي، 1997م،99/7) ، و المعنى عنده (امسحوا رؤوسكم)(ابن عاشور،1997م،22/1).

وعلى هذا فالمعنى والحكم يختلف تبعا لدلالة الباء في الآية الكريمة كما رأينا في آراء المفسرين ، و لا بأس بذكر آراء الفقهاء كما نقلها الزمخشري في الآية الكريمة تحقيقا للفائدة ، يقول: ((أخذ مالك بالاحتياط فأوجب الاستيعاب أو أكثره على اختلاف الرواية ، و أخذ الشافعي باليقين فأوجب أقل ما يقع عليه اسم المسح ، وأخذ أبو حنيفة ببيان رسول الله وهو ما روي عنه : أنّه مسح على ناصيته وقدّر الناصية بربع الرأس))(الزمخشري، 1407هـ،609/1).

ثانياً : الباء بمعنى (عن)

ذكر الكوفيون مجئ (الباء) بمعنى (عن)(الأندلسي،1998م،1698/4) ، وتابعهم الاخفش والزجاج وابن قتيبة والهروي وابن مالك وابن هشام والشاطبي(الهروي،1993م، 284) 0

وأكد المرادي أنّ بمعنى (عن) منقول عن الكوفيين(المرادي،1992م،41) ، وذكر مجئ هذا المعنى بعد السؤال(الأندلسي،1998م،1698/4) ، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى : ﴿فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا﴾(الفرقان: 59) ، بمعنى (فسأل عنه خبيراً) ، وقوله تعالى :﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾ (المعارج:1)، بمعنى (سأل سائل عن عذاب واقع) ، وقول علقمة بن الفحل(الدينوري،(د،ت)،508) :

فإن تسألوني بالنساء فانني بصير بأدواء النساء طبيب

بمعنى عن النساء(الأندلسي، 1998م،1698/4) 0

وقيل:لاتختص بالسؤال بدليل قوله تعالى:﴿يَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ﴾(الحديد:12)،بمعنى (عن أيمانهم) ، وقوله تعالى : ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ﴾(الفرقان :25)، بمعنى (عن الغمام)(الأندلسي،1993م،598/6).

قال الفراء : ((الباء وعن يتعاقبان كقولك : رميت بالقوس ، وعن القوس بمعنى واحد))(الفراء،1955م،267/3) ،والظاهر من الكلام أن السياق هوالحاكم في الآية وأغفل شرط السؤال(الفوزان،1998م، 19/2) 0

أمّا البصريون فقد انكروا مجيء الباء للمجاوزة وحملوها على السؤال عن السببية(الشافعي،(د،ت)، 331/2) ، واولوا الآية على معنى :(أسال بسببه خبيراً) ، والبيت المذكور سابقاً على معنى : وبسبب النساء لتعلموا حالهن أو تضمين السؤال معنى : الاعتناء والاهتمام ، أي أنَّه لوكانت الباء بمعنى(عن) لجاز اطعمته بجوع ،وسقيته بعيمة، تريدعن جوع وعن عيمة(السيوطي،1998م،338/2) 0

وآكد الاخفش ذلك بقوله : أما أنها بمعنى (عن) بعد السؤال فهو منقول عن الكوفيين ، وتأولـه الشلوبيين على أنّ الباء في ذلك سببية أي فسـأل بسببه ، وقـال بعضهم : هـو من بـاب التضمين أي فاعتنِ به أو فاهتم به(المرادي، 1992م،42).

ورفض ابن هشام تأويل الباء في الشواهد المذكورة سابقاً بمعنى السببية؛ لأنَّه لا يلزم في قولك (سألت بسببه)، أن المجرور هو المسؤلُ عنه(ابن هشام ،2000م،138/2).

أمّا المحدثون فلم يجيزوا مجئ الباء بمعنى (عن) ؛ لأن لكل أداة دلالة معينة(السامرائي،2003م، 19/3) ، ومن هنا يتبين لنا ان نحاة المدرستين اعتمدوا على السماع ، لأنَّ الكوفيين لايجيزونه في كل موضع ، وكذلك البصريون أوّلوه بما يحكم به السياق 0

أمّا اختلاف المعنى التفسيري الذي ينجر مع الخلاف النحوي فكفانا أمره أبو حيان الذي فصّل القول في قوله تعالى : ﴿فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا﴾(الفرقان:59)، وذكر آراء بعض المفسرين ، فقد ذكر معانٍ عديدة تخرج لها الآية الكريمة وما يهمنا منها هو المعنى المتحقق حمل الباء على معنى عن من عدمه ، فذهب إلى أنّه إذا لم تضمن الباء معنى(عن) يحدث في التركيب ما يأتي(الأندلسي،1993م،465/6) :

1- تتعلق الباء بـ (اسأل) وليس بـ (خبير)

2- (خبيرا) يعود على الله تعالى ، و هو صفة من صفاته ، كما تقول: (لقيت بزيد أسدا) ، تريد أنّه هو الأسد شجاعة .

و على هذا يكون المعنى من الآية (فاسأل الله الخبير بالأشياء العالم بحقائقها)

وأمّا إذا كانت الباء بمعنى (عن) وهو قول الكوفيين كما أسلفنا، فيحتمل أمرين :

الأول : (خبيرًا) ليس من صفات الذات المقدسة ، فيكون المعنى (فأسأل عن الله الخبراء جبريل و العلماء وأهل الكتب المنزلة .

والثاني : (خبيرًا) عائدة على الله تعالى ، فيكون المعنى (إن سألته وجدته خبيرا) ، فخبيرا هنا تجعله حالا عن به تريد (فسل عنه عالما بكل شيء) ، وهذا توجيه الزمخشري(الزمخشري، 1407هـ،289/3).

و من هذه التوجيهات التي اختلفت دلالاتها ، نلحظ أنّ التوجيه الإعرابي لا بدّ له من معنًى يختلف عن التوجيه الآخر ، وقد رأينا كيف أصبحت (خبير) في التوجيه الأول صفةً لله سبحانه ، و في التوجيه الثاني احتمل أن تكون صفه لله أو لغيره من الخلق .

لام الجحود

وهي اللام الداخلة على الفعل مسبوقة بما كان أو بلم يكن ، ناقصتين ، مسندتين ، لما أُسند إليه الفعل المقرون باللام(ابن هشام ،2000م ،164/3) ، نحو :﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ﴾(ال عمران :179)، وسميت بـــ(لام الجحود) ، وذلك لملازمتها للجحد ، لأن الجحد في اللغة إنكار ماتعرفه لامطلق الانكار(ابن هشام ،2000م، 165/3) وسماها النحاس لام النفي(المالقي، 1975م،249)

وقد اختلف النحويون في عمل هذه اللام اهي عاملة بنفسها أو بوساطة (أن) مضمرة بعدها ، فرأي البصريين ، ان الناصب بعد لام الجحود هو (أن) المضمرة وجوباً وقالوا بأن هذه اللام متعلقة بمحذوف ، وذلك المحذوف هو خبر كان(ابن هشام ،(د،ت)،170/4) ، وهو ماذكره ابن مالك بانها هي المؤكدة للنفي في خبر (كان) ماضية لفظاً ومعنى(المرادي،1992م،119/1)

ويؤيد مذهب البصريين أن من الشعراء من صرح بالخبر المحذوف الذي يقدرونه حيث يقول(المرادي،1992م،119/1): سموت

ولم تكن اهلاً لتسموا ولكن المضيع قد يصاب

وحجتهم ((أن اللام من عوامل الاسماء ، ولايجوز أن تكون من عوامل الافعال ، فوجب أن يكون الفعل منصوب بـ(أن) مضمرة))(ابن الأنباري، 2002م، 462).

وذهب الكوفيون الى أن الناصب الفعل المضارع بعد لام الجحود وهو اللام نفسها ويجوز إظهار (أن) بعدها للتوكيد نحو : (ماكان زيدٌ لأن يدخل دارك) (ابن الأنباري، 2002م، 462) ، وذهب ثعلب إلى ذلك بقوله : أنْ اللام هي الناصبة لقيامها مقام (أن)(السهيلي،1992م،106)

وذهب بعضهم إلى إنه لايجوز إظهار أن ، لأن ماكان زيدٌ ليقوم ، في مقابلة : كان زيدٌ سيقوم فجعلت اللام في مقابلة السين ، فكما لايجوز ان يجمع بين أن الناصبة وبين السين فكذلك كرهوا ان يجمعوا بين اللام وأن في اللفظ(ابن عقيل، 2001م، 77/3) ، وهي زائدة عند الكوفيين لتوكيد النفي(المرادي،1992م،119)، ووجه التوكيد فيها عند الكوفيين أن اصل ((ماكان ليفعل)) ، ماكان يفعل ، ثم ادخلت اللام زيادة لتقوية النفي ، كما أدخلت الباء في ((مازيد بقائم)) لذلك ، فعندهم أنها حرف زائد مؤكد غير جار ، ولكنه ناصب ، ولو كان جاراً لم يتعلق عندهم بشئ لزيادته ، فكيف به ، وهو غير جار(ابن هشام، 2000م،165/3) ، كما يجوز تقدم مفعول الفعل المنصوب بـ(لام الجحود) عليها،نحو: (ماكان زيدٌ دارك ليدخل)(ابن الأنباري،2002م، 474) ،ودليلهم على جواز تقديم الاسم المنصوب على الفعل بـ(لام الجحود) قول الشاعر(ابن يعيش، (د،ت)، 29/7) :

لقد عذلتني أمُّ عمرو ولم أكُنْ مقالتها ماكنتُ حيّا لأسمعا

فهنا تقدم المنصوب على عامله والتقدير: (ولم اكن لأسمع مقالتها)، فقدم منصوب (لأسمع) عليه، فرأي البصريين، ان الناصب بعد لام الجحود هو (أن) المضمرة وجوباً وقالوا بأن هذه اللام متعلقة بمحذوف، وذلك المحذوف هو خبر كان(ابن هشام ،(د،ت)، 170/4)، في حين تقدم منصوب (لأسمع) عليه، وفيه لام الجحود ، دلّ على جوازه ، وفيه ايضاً دليل على

صحة ماذهبنا اليه من أن لام الجحود وهي العاملة بنفسها من غير تقدير(أن) إذا لو كانت (أنْ) هاهنا مقدرة لكانت مع الفعل بمنزلة المصدر، وماكانت في صلة المصدر لايتقدم عليها(ابن الأنباري،2002م،474-475)

ولو جاز ان يقال ان هذه اللام الداخلة على الفعل هي اللام الخافضة ، والفعل ينتصب بعدها بتقدير (أنْ) لجاز ان يقال : (أمرت بتكريم) على تقدير : أمرت بأن تكرم فلما لم يجز ذلك بالإجماع دل على فساده (ابن الأنباري،2002م،462)

وبعد مشاهدة ماورد من أدلة اذهب إلى ماذكره الكوفيون أن (لام الجحود) في الشواهد القرانية والأبيات الشعرية المذكورة انفاً ، هي الناصبة للفعل المضارع ، لأنَّ اللام قد تأتي جازمة فعليه يمكن أن تكون ناصبة للفعل المضارع

واختلف القُرَّاء في قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾ (الانفال :33) ، فقرأت قراءتين(الأندلسي،1993م،174/3)، الاولى : بفتح اللام وهي لغة غير معروفة وغير مستعملة في القران

والثانية : بكسرها

1- (ماكان الله ليعذبهم وانت فيهم) ، اللام في (ليعذبهم) هي (لام الجحود) ، ولام النفي لاختصاصها بمنف كان الماضية لفظاً أو معنى أي دخلت في النفي ولم تدخل في الإيجاب والخبر محذوف ، أي ماكان الله مريداً لتعذيبهم ؛ وأياً ماكان فالمراد تأكيد النفي(الطبرسي، (د،ت)، 408/4).

على أن تعذيبهم عذاب استئصال والنبي (صلعم) ، بين اظهرهم(البيضاوي، 1996م،385/2) ، ويحتمل أن يكون لام العاقبة والتقدير إنما يريد الله أن يملي لهم فيها ليعذبهم ((وتزهق أنفسهم))، أي تهلك وتذهب بالموت ((وهم كافرون)) ، وهي جملة في موضع الحال أي حال كونهم كافرين ، والإرادة تعلقت بزهوق أنفسهم لا بالكفر ، وهذا كما تقول أريد أن أضربه وهو عاص فالمقصود بالضرب لا بالعصيان(الطبرسي، (د،ت)، 59/5)، وسماها بعضهم (لام أنْ) والتقدير إنما يريد الله أن يعذبهم(الطوسي،1989م،233/5)

واختلف المفسرون في قوله تعالى : ﴿ مَا كَانَ اللهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾(آل عمران:179)، فقال بعضهم : الخطاب للمؤمنين بمعنى إنَّ الله تعالى لم يدع المؤمنين مختلطين بالمنافقين بحيث يجري المنافق مجرى المؤمن ، ولكنه ميز المنافق من المؤمن(الأندلسي، 1993م، 49/2) ، وقال بعضهم الآخر الخطاب للكفار ، والمعنى : حتى يميز المؤمنين من الكافرين بالإيمان والهجرة(ابن عطية الأندلسي، 1993م، 49/2)، واللام في قوله (ليذر) هي المسماة لام الجحود(الأندلسي،1993م، 131/3)، أي أن تميز الخبيث من الطيب غاية للجحود المستفاد من قوله :(ماكان الله ليذر) فاذا حصل تمييز الخبيث من الطيب صار هذا الوذر ممكناً ، فقد تتعلق الإرادة بحصول وبعدم حصوله ، ومعناه رجوع إلى حال الإختيار بعدم الإعلام بحالة الاستحالة ولحتى استعمال خاص بعد نفي الجحود ، فمعناها تنهية الاستحالة : ذلك أنّ الجحود أخص من النفي؛ لأنّ أصل وضع الصيغة الدلالة على أنّ مابعد لام الجحود مناف لحقيقة اسم كان المنفية ، فيكون حصوله كالمستحيل(ابن عاشور، 1997م، 286/3)، ويحتمل أنّ اللام فـــي (ليذر) جاءت لتوكيد النفي بتحقيق تعلقه بالخبر كما دخلت الباء في (ليس زيد بقائم) ومنهم من ذكر أنّها متعلقة بمحذوف هو الخبر لكان والفعل منصوب بأن مضمرة بعدها ، وأنّ اللام مقوية لطلب المحذوف لما بعدها ، وأنَّ التقدير : ماكان الله مريداً ليذر المؤمنين على ماأنتم عليه ، أي ماكان مريداً لترك المؤمنين ، إلى أن يميزها لا يتركهم مختلطين(الأندلسي، 1993م،131/3) دلالة أو حرف عطف ، ومذهب الجمهور أنها تُشرِك في الإعراب ، لا في المعنى(المرادي، 1992م، 131-132)، وذكر ابن مالك : إنها تُشرِك في الاعراب والمعنى؛ لأنَّ مابعدها مشارك لما قبلها في المعنى الذي جيء بها لاجله فاذا قلت : قام زيدٌ أو عمرو ، فكلاهما مشكوك في قيامه(المرادي، 1992م، 227) ولـ(أو) معان عدّة :

منها، الشك ، والتخيـر ، والإبهـام ، والاباحة ، والتقسيم ، ومرادفـة (إلَّا) ومرادفـة (إلى) والتقريب ، والشرط ، والتبعيض وهذه المعاني تاتي من ملابسات الكلام ، وليست معاني حقيقية للحرف(الأندلسي، 1993م، 117)، ثم تتسع لتشغل معاني اخرى منها :

أولاً : تأتي (أو) بمعنى (الواو) :

قال الكوفيون : يجوز أن تكون (أو) بمعنى الواو، وبمعنى (بل) ، لمجيئه كثيراً ، قال الله تعالى : ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾(الصافات : 147) ، أي (ويزيدون) ، أو (بل يزيدون) ، وقولـــه تعـالى :﴿ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آَثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾(الانسان : 24)، ومعنـاه : (وكفوراً)(ابن الأنباري،2002م، 383) ، ووافقه الاخفش والجرمي واحتجوا بقول توبة الحمير(ابن هشام، 2000م، 405- 406).

وقدْ زعمتْ ليلى بأنِّي فاجرٌ لنفسِيْ تُقاهَا أوْ عليهَا فُجُورُهَا

أي : (لنفسي تقاها وعليها فجورها) (ابن هشام، 2000م، 1/ 406).

ووجدت أنّ الخليل قد سبق الكوفيين في هذا المعنى اذ قال : ان (أو) تكون بمعنى الواو ، فجعل (أو) في قوله تعالى : ﴿ أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ، أَوْ آبَاؤُنَا الأَوَّلُونَ﴾ (الصافات : 16 - 17)، بمعنى الواو ، والتقدير : وآباؤنا الأولون(الفراهيدي، 1985م، 289)

ومنع بعض البصريين مجيء (أو) بمعنى الواو(المرادي ، 1992م، 232)، واحتجوا بقولهم : إن الأصل في (أو) ان تكون لأحد الشيئين على الإبهام ، بخلاف (الواو) و(بل)؛ لأنّ الواو معناها الجمع بين الشيئين ، و (بل) معناها الإضراب ، وكلاهما مخالف لمعنى (أو) ، والأصل في الاداة أن تدل على ماوضعت له ، والتمسك بالأصل أولى(ابن الأنباري ، 2002م، 384)، وأولو الشواهد السابقة على التخيير أو الإبهام عند السامع(ابن هشام ، 2000م ، 1/ 407)

ثانياً : تأتي أو بمعنى (بل)

أجاز الكوفيون أن تكون (أو) بمعنى (بل)(ابن الأنباري، 2002م، 383)، وآكد ذلك الفراء(الفراء ، 1955م، 1/ 72)، واحتجوا بأن ذلك قد جاء في القران الكريم والشعر ، منه قوله تعالى : ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾(الصافات 147)، أي : بمعنى (بل) (الفرّاء ، 1955م، 1/ 250)

وقال الشاعر(البغدادي ، 1997م، 65) :

بدتْ مِثْلَ قرنِ الشمسِ في رَونَقِ الضُّحى وصورتِها أو أنتِ في العينِ أملحُ

أي : بل انت(العُكبري، 1995م، 166/1)، واثبت بعض النحاة هذا المعنى لـ(أو) ومنهم ابو عبيدة والاخفش(الأخفش الأوسط، 1990م، 1/ 35)، وقال الفراء : ((وكذلك تفعل العرب في (أو) فيجعلونها نسقا مفرقه لمعنى ماصلحت فيه (أحدٌ) و (إحدى) كقولك : (اضرب أحدهما زيداً أو عمرا ، فإذا وقعت في كلام لايراد به أحد وأن صلحت جعلوها على جهة (بل)))(الفرّاء ، 1995م، 1/ 72) ، وذهب ابن برهان وابن جني ، الى انها تفيد الإضراب مطلقاً ، سواء كان الخبر المتقدم عليها مثبتاً أو منفياً أم كان المتقدم عليها أمراً أو نهياً ، وسواء اعيد معها العامل في الكلام المتقدم أم لا (ابن هشام ، (د،ت)، 3/ 378)، وأثبته سيبويه بشرطين(سيبويه ، 1988م، 3/ 188) :

الأول : ان يتقدمها نفي أو نهي

والثاني : أن يعاد معها العامل ، نحو (ماحضرَ عليٌّ أو ماحضرَ محمدٌ) ، وقولك : (لايقمْ زيد أو لايقمْ خالدٌ)

أي أنّها لا تكون بمعنى (بل) عند البصريين وردوا حجة الكوفيين في قوله : ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾(الصافات :147)، من وجهين(ابن الأنباري، 2002م، 384) :

احدهما : أن يكون للتخيير ، والمعنى انهم إذا رآهم الرائي تخير في أن يقدرهم مائة ألف ، أو يزيدون على ذلك

والوجه الثاني : أن يكون بمعنى الشكِّ ، والمعنى أنَّ الرائي إذا رآهم شك في عدتهم لكثرتهم

أمّا المبرد فقد رفض ذلك واحتج بقولين :

الأول : لو كانت بمعنى (بل) في الاية السابقة لجاز لها أن تقع في غير هذا الموضع للإضراب ، نحو (ضربت زيدًا بل عمرًا) لا الشك

والثاني : إن الإضراب في الكلام الواجب لايكون إلَّا عن نسيان أو غلط ، وهذا غير موجود عند الباري عز وجل

ويرى الدكتور عباس حسن أنّ تعدد معاني (أو) يجعلها خاضعة للسياق لتحديد معناها(عباس حسن، 1974م، 3/ 609)، أي أنَّها من الممكن أنّ تاتي بمعنى الواو ، وبل ، فهو

يوافق سيبويه في مجيئها للاضراب بالشروط نفسها ، ويرى ان مجيئها للاضراب اصلح من العطف ، كون الجملة بعدها تكون مستقله بحالها(عباس حسن، 1974م، 3/ 607)، ويرى الدكتور فاضل السامرائي ان (أو) قد تأتي بمعنى (بل)؛ لأنّ ذلك لايؤثر على كونها لأحد الشيئين(السامرائي، 2003م، 220 ـ 221)

والواضح من ذلك ان خروج (أو) من معناها الأصلي التي وضعت له الى معنى آخر ، يدل على اعتمادها على القرائن ، لأنّ الذين منعوا مجيئها بمعنى (بل) و (الواو) ، وكذلك المجيزون لذلك ، لايمانعوا ان تأتي بمعاني اخرى تدل عليها القرائن والسياق في النص

ولو راجعنا كتب التفسير لملاحظة التغير الحاصل في معنى أحد الشواهد القرآنية التي اختلف النحويون فيها ، وهو قوله تعالى :﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾(الصافات : 147) لوجدنا دلالة الآية تتغير تبعًا لتغير دلالة (أو) ، وقد ذكر الطبري لـ (أو) في هذه الآية معنيين (الطبري ، 2000م، 21/ 115 ـ 116):

الأول : بمعنى (بل) ، ونقل هذا المعنى عن ابن عباس و عضّده بالأحاديث النبوية الشريفة .

والثاني : للتخيير ، وهي في هذه الدلالة باقية على أصالتها ، ونقله عن البصريين .

أمّا الزمخشري فلم يذكر إلّا معنى الإبهام (الزمخشري ، 1407هـ، 4/ 62)، في حين توسع ابن عطية في معانيها ، و نقل لها أربعة معاني(الأندلسي، 1993م، 4/ 447 ـ 448) :

1- بمعنى بل

2- بمعنى الواو

3- للإبهام على المخاطب

4- للشك ، ونقله عن المبرد و كثير من البصريين

و تابعه أبو حيان في هذه المعاني ماعدا معنى الواو الذي أغفله و لم يذكره(الأندلسي، 1993م، 7/ 36)، والملاحظ على هذه الأقوال إغفال نسبة دلالة (بل) إلى الكوفيين ، و إهمال بعضهم دلالة (الواو) .

ولو توجهنا لابن عاشور لوجدنا ما أغفله السابقون ويضاف إليه المناقشة و الترجيح ، فقد ذكر أن (أو) لها معنيين ، أولهما : (بل) الذي نسبه للكوفيين و لقسم من النحويين ، وذكر شاهد شعري عضّدوا به هذا المعنى ، وهو قول جرير السابق ، ثم رجح هذا المعنى بقوله : ((ويرجحه أنّ المعطوف بـ (أو) غير مفرد بل هو كلام مبيّن ناسب أن يكون الحرف للإضراب)) .

وثانيهما : أن تكون (أو) للتخيير ، و وبهذا يكون المعنى : (إذا رآهم الرائي تخير بين أن يقول : هم مئة ألف ، أو يقول : يزيدون).

وعلى ما ذكره المفسرون يكون للآية الكريمة معانٍ عدّة

1- إذا كانت (أو) بمعنى (بل) يكون عددهم أكثر من مئة ألف ، لإنّ العدد (مئة ألف) قد أُضربَ عنه بـ (أو) ، و إذا أُشكل على هذا المعنى بإنّ الإضراب غير جائز على الله سبحانه ، فنقول إنّ الإضراب لا لنقصٍ في علم الله سبحانه بل قد يكون يونس (ع) قد كان يظن أنّ عددهم (مئة ألف) ، وهم في علم الله سبحانه أكثر من ذلك .

2- إذا كانت (أو) بمعنى (الواو) يكون عددهم أكثر من مئة ألف يقينًا ، ولا إشكال في المعنى ، ويؤيده قراءة بعضهم (ويزيدون) .

3- إذا كانت (أو) للشك أو للإبهام أو للتخير ، يكون عددهم مجهول للسامع و الرائي ، فيُحتمل أن يكونوا على العدد الذي قبل (أو) ويحتمل أن يزيدون .

ويبدو أنّ اقرب الوجوه للصحة وجهان :

1- أن تكون أو بمعنى الواو ، ومثلها قوله تعالى :﴿ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾(الانسان : 24)، و المعنى : (آثما وكفورا)(ابن عطية الأندلسي، 1993م، 1/ 102)، و قد جاء هذا المعنى في كلام العرب كما مرّ .

2- أصل الآية بالواو وليس بـ (أو) ،على قراءة من قرأ " وأرسلناه إلى مائة ألف و يزيدون" ، ونسبها ابن عطية إلى الإمام الصادق (ع) يقول: ((وقرأ جعفر بن محمد ويزيدون بالواو))(الزمخشري، 1407هـ، 4/ 62).

دلالة (لو)

تعددت اراء النحويون في استخدامات (لو) ، ويمكن حصرها في ستة انواع هي : الشرطية ومنه قوله تعالى : ﴿ آ ئر ئز ئم ئن ئى ئي بر بز بم بن ﴾ (النساء : 8) .

ولو التي تكون للعرض ، نحو : (لو تنزل عندنا فتصيب خيراً) ، وكذلك التقليل نحو قوله تعالى :﴿ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ﴾(النساء : 135)، وذهب بعضهم الى أنها حرف مصدري ، بمنزلة (أنْ) ، إلَّا أنها لاتنصب نحو : ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾(القلم : 9)، ومنهم من جعلها للتمني بمنزلة (ليت) ، نحو قوله تعالى : ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾(الشعراء : 102)، وتكون للتحضيض نحو : (لو تتصدق فتنال أجرا)(المرادي، 2001م، 4/ 1295)

وقد اختلف النحاة بـ(لو) المصدرية ، قال المرادي : (لو المصدرية ، وعلامتها أنْ يصلح في موضعها(أنْ) كقوله : يودُّ احدهم لو يعمر ، ولاتحتاج الى جواب) (المرادي ، 1992م، 287)، واول من ذكر ذلك الفراء وتابعه ابو علي والتبريزي وابو البقاء وابن مالك (المرادي، 2001م، 4/ 1295)، واوضح الفراء ان العرب قد تجمع بين (لو) هذه و(أنَّ) المصدرية(الفرّاء، 1955م، 1/ 175)، ايضاً ، في نحو قوله تعالى : ﴿ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا ﴾(آل عمران : 30) ، واستبعد ذلك أبو حيان؛ لأنّ الحرف المصدري عنده لا يباشر مثله إلا قليلاً ، وجعل (لو أنّ) وما يأتي بعدها مفعولاً لـ (تود)(الأندلسي، 1993م، 2/ 230).

أي ان لو المصدرية : ترادف (أنْ) وأكثر وقوعها بعد (ودَّ) نحو قوله تعالى : (ودوا لو تدهنُ)(القلم : 9)، أو يودُّ نحو قوله تعالى:﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾(البقرة : 96)، وتقديره : يودُّ الادهان ويودُّ التعمير(الدقر، (د،ت)، 24/ 39)

وقد تأتي من دون هذا الفعل(المرادي، 1992م، 288)، كقول قتيلة(ابن هشام، 2000م، 3/ 404):

ماكان ضرك لو مننت وربما منَّ الفتى وهو المغيظ المحنق

ولم يذكر الجمهور أن (لو) تكون مصدرية بل انها ملازمة للشرطية(الأندلسي، 1998م، 2/ 992)

وتأوّلوا الآية المذكورة انفاً ونحوها ، على حذف مفعول (يودّ) وجواب (لو) ، أي : (يودّ احدهم طول العمر ، لو يعمر الف سنة لسرَّ بذلك) ، وقوله تعالى : ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ ﴾(القلم : 9)، ان معمول (ودّ) محذوف ، أي : ودوا إدهانكم ، وحذف لدلالة مابعده عليه ، (ولو) باقية على بابها من كونها حرفاً لما كان سيقع لوقوع غيره ، وجوابها محذوف تقديره : لسروا بذلك(الأندلسي، 1993م، 8/ 309)

وامّا حجتهم هي دخول(لو)على(أن)، ولايجوز دخول الحرف المصدري على مثله (الأندلسي، 1993م، 230/2)

ورد هذه الحجة ابن مالك ، بأنَّ التقدير (ثبت) قبل (أن) ، وكذلك جعل(أن) من باب التوكيد(المرادي ، 2001م، 4/ 1296)

وامّا أبو البقاء العكبري الذي استدل على مجيء (لو) مصدرية بشيئين(الإسترابادي 2012م، 4/ 371):

أحدهما : ان (لو) في قوله تعالى :(لو يعمر) جاءت للمستقبل ، والشرطية معناها في الماضي

والآخر : أنّ الفعل (يودّ) يتعدى الى مفعول واحد ، وليس مما يعلق عن العمل ، فلزم أن تكون (لو) بمعنى (أن) ، ومجئ (أن) بعد (يودُّ) كثير في القران والشعر ، نحو قوله تعالى : ﴿ أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ ﴾(البقرة : 226) ، أي إن لو عندما تأتي بعد فعل دال على التمني تكون بمعنى (أن) المصدرية ، ولايمكن عدها شرطية

وأمّا المفسرون فقد كان موقفهم من (لو) التي اختلف بها النحويون من جهة كونها مصدرية أو شرطية ، شبيه بموقف النحويين ،و لعلّ أبرز توجيه و اختلاف كان في قوله تعالى : ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾(القلم : 9) ، وهذه الآية هي من جملة الشواهد التي لم يتفق النحويون على دلالة (لو) فيها كما أسلفنا ، و توجيهات المفسرين رافقتها بعض الأدلة التي

تعزز الرأي مستقاة من حكم نحوي آخر تحمله الآية كما فعل ابن عطية و الثعالبي كما سنرى .

لقد أشار الزمخشري إلى اختلاف دلالة (لو) وإن لم يصرح بذلك ، فجاء كلامه شاملًا عامًا ، يقول : ((...على معنى : ودوا لو تدهن فهم يدهنون حينئذ. أو ودوا إدهانك فهم الآن يدهنون ، لطمعهم في إدهانك.))(الزمخشري، 1407هـ، 4/ 586)، فنلاحظ أنّ هناك معنيين في قول الزمخشري ، جاء الأول مع بقاء (لو) في ضمن المعنى وهذا دليل على أنّها شرطية ، و جاء الثاني مع تقدير مصدر مؤول (إدهانك) و من المعلوم أن المصدر المؤول هو المصدر المقدّر من الأداة مع الفعل ، وعلى هذا التقدير تكون (لو) مصدرية .

وأمّا ابن عطية فقد فسر الآية مستخدما (أن) بدل لو أثناء التفسير ، و ذهب بعد ذلك إلى أنّ (الفاء) في (فيدهنون) عاطفة وليست سببية وإلّا لنُصب بحذف النون ، يقول : ((و ودوا أن يداهنهم النبي صلى الله عليه وسلم ويميل إلى ما قالوا فيميلون هم أيضا إلى قوله ودينه والإدهان الملاينة فيما لا يحل والمداراة الملاينة فيما يحل وقوله تعالى " فيذهبون " معطوف وليس بجواب لأنه كان ينصب))(الأندلسي، 1993م، 6/ 395)، و لعلّ ابن عطية كان يذهب إلى مصدرية (لو) في ألآية لسببين :

الاول : أبدل (لو) بـ (أن) المصدرية في تفسيره للآية .

والثاني : لو كانت (شرطية) لبقيت الفاء سببية لأنّها تقع في جواب التمني ، و لنُصب الفعل بعدها ، فلما رُفع الفعل دلّ على أنّ الفاء عاطفة و (لو) مصدرية .

وقد تابع ابنَ عطية في هذا التوجيه الثعالبي في تفسيره(الثعالبي، (د،ت)، 4/ 326)، وأمّا ابن عاشور فقد كان أكثر وضوحًا في مناقشة الرأي النحوي و ما ينجر معه من التوجيه التفسيري إذ يقول : ((وحرف (لو) يحتمل أن يكون شرطياً ويكون فعل (تدهن) شرطاً ، وأن يكون جواب الشرط محذوفًا ويكون التقدير : لو تدهن لحصل لهم ما يودون . ويحتمل أن يكون (لو) حرفًا مصدريًا على رأي طائفة من علماء العربية أنّ (لو)يأتي حرفًا مصدريًا مثل (أنْ) فقد قال بذلك الفراء والفارسي والتبريزي وابن مالك فيكون التقدير : ودوا إدهانك))(ابن عاشور ، 1997م،29/ 69 ـ 70)، ولا شك أن (لو) في التوجهين أي كونها شرطية أو

مصدرية يكون للآية القرآنية معنى مختلف في كل توجيه كما أشار إلى ذلك المفسرون ، و لعلنا نستطيع أن نلمح ذلك من معنى الآية في التوجيهين عن المفسرين وإن لم يشيروا إلى ذلك ، و هذا الاختلاف مبني على الفرق بين الأخبار بالفعل و الإخبار بالاسم ،يقول الدكتور السامرائي : ((إن الجملة التي مسندها فعل إنما تدل على الحدوث تقدم الفعل أو تأخر ، والجملة التي مسندها اسم تدل على الثبوت))(السامرائي، 2003م، 15/1)( )، ولا شك أن الآية إذا كانت فيها (لو) شرطية بقيت دلالة الفعل على الحدث ، أمّا إذا كانت مصدرية تغير المعنى من الفعل إلى المصدر (إدهانك) وهو أثبت و آكد.

وكذلك من الفاء المقترنة بالفعل (يدهنون) فهي عاطفة وليست جواب ، فـ (لو) لا تحتاج إلى جواب ؛ لأنّها مصدرية وعلى هذا يكون إدهانهم غير متوقف على إدهان النبي (ص) ، بل هم مدهنون سواء أدهن النبي وتنازل عن بعض تعاليمه أو لم يتنازل .

الخاتمة :

بعد اتمام البحث توصل الباحث ـ بنعمةٍ من الله وفضله ـ الى جملة من النتائج هي:

1 ـ إن اختلاف البصريين والكوفيين في عمل الحروف تعداه الى أن يقع الخلاف في المذهب الواحد.

2ـ منع البصريون مجيء(أو) بمعنى(بل) في حين ذكر الخليل مجيئها بهذا المعنى.

3 ـ تبين أن السياق هو الفيصل في تحديد معنى الأداة ، فلا يمكن تحديد المعنى بمعزل عن السياق .

4ـ أغفل أبو حيان ذكر(أو) بمعنى(الواو)كما أغفل بعضهم نسبة(بل) الى الكوفيين.

5ـ إن اختلاف دلالة الأداة في الآية الكريمة تبعاً لآراء المفسرين ، يؤدي الى اختلاف الحكم والمعنى في تفسير الآية الكريمة

المصادر والمراجع :

بعد **القرآن الكريم**

- **ائتلاف النصرة في اختِلاف نُحاةِ الكوفة والبصرة : لعبد اللطيف بن أبي بكر الشرجّي الزَبيدي (ت802 هـ)، تحقيق : الدكتور طارق الجنابي ، ط 1 ، عالم الكتب – بيروت ، 1987 م .**
- **أدب الكاتب :لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت 276هـ) ،تحقيق :محمد الدالي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت (د ، ت)**
- **ارتشاف الضرب مِن لسان العرب : لأبي حيان الأندلسي (ت 745 هـ)، تحقيق : الدكتور رجب عثمان محمد ، ط1، مكتبة الخانجي – القاهرة ، 1418هـ – 1998 م.**
- **الأُزْهِيَّة في علم الحروف : علي بن محمد النحوي الهروي (ت415هـ)، تحقيق : عبد المعين الملّوحي ، مطبوعات مجمع اللغة العربيَّة بدمشق ، 1413هـ – 1993 م.**
- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين : لأبي البركات بن الأنباري (ت577هـ) ،تحقيق ودراسة : الدكتور جودة مبروك محمد مبروك ، الدكتور رمضان عبد التواب ، ط1، مكتبة الخانجي بالقاهرة2002م .**
- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت761هـ) ، ومعه كتاب عدَّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك تأليف الدكتور محمد محيي الدين عبد الحميد ، منشورات المكتبة العصرية – بيروت (د.ت).**
- **البحر المحيط : لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت745 هـ) ، دراسة وتحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجد ، وآخرون ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، 1413 هـ ، 1993م.**
- **التبيان في تفسير القرآن : محمد بن الحسن الطوسي (460 هـ) ، تصحيح : أحمد حبيب قصير العاملي ، ، ط 1 ، مطبعة مكتب الإعلام الإسلامي ، 1409 هـ – 1989م**

- **التحرير والتنوير: للشيخ محمد الطاهر بن عاشور ، دار سحنون للنشر والتوزيع – تونس – 1997م .**
- **تفسير البيضاوي (أنوار التنزيل وأسرار التأويل) لناصر الدين بن عمر الشيرازي البيضاوي (ت 685 هـ) تحقيق: عبد القادر عرفات الحشا حسنونة، دار الفكر، بيروت، (1416هـ- 1996 م).**
- **التفسير الكبير ومفاتيح الغيب : لمحمد الرّازي فخر الدين بن العلامة ضياء الدين عمر ، (ت604هـ)، ط1 ، دار الفكر للطباعة والنشر ، بيروت ، 1401هـ – 1981 م .**
- **توضيح المقاصد و المسالك في شرح ألفية ابن مالك : لبدر الدين بن قاسم المرادي (749هـ) ، تحقيق : الدكتور : عبد الرحمن علي سلمان ، ط1،دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1422هـ ـ2001م .**
- **جامع البيان في تأويل القرآن : لمحمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي ، ابو جعفر الطبري (ت 310 هـ) ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، الناشر : مؤسسة الرسالة ، ط1 1420هـ ـ 2000 م .**
- **الجمل في النحو : للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ) ، تحقيق : الدكتور فخر الدين قباوة ، ط1 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت 1985م**
- **الجنى الداني في حروف المعاني : للحسن بن قاسم المرادي (ت749هـ) ، تحقيق : الدكتور فخر الدين قباوه ، والأستاذ محمد نديم فاضل ، ط1، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، 1413هـ – 1992م .**
- **الجواهر الحسان في تفسير القرآن : لعبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي ــ مؤسسة الأعلمي ــ بيروت ــ لبنان (د،ت)**
- **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : لمحمد بن علي الصبان الشافعي(ت1206هـ)تحقيق: طه عبد الرؤف سعد ، المطبعة التوفيقية – مصر(د.ت).**

- **خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب : لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت1093هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، ط4 ، مطبعة المدني ، والناشر مكتبة الخانجي – القاهرة ، 1418هـ - 1997م.**
- **دليل السالك إلى ألفية ابن مالك: لعبد الله بن صالح الفوزان، ط1، دار المسلم للنشر والتوزيع، 1998م .**
- **ديوان الهذليين : ط2 ، دار الكتب المصرية – القاهرة ، 1995م .**
- **رصف المباني في شرح حروف المعاني : لأحمد بن عبد النّور المالقي (ت 702هـ) تحقيق:أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق،1395هـ-1975م**
- **سر صناعة الإعراب :لأبي الفتح عثمان بن جني (392هـ) ، تحقيق حسن هنداوي ، ط2 ، دار القلم ــ دمشق ــ 1993م.**
- **شرح التسهيل : لجمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجيَّاني الأندلسي (ابن مالك) (ت672هـ)، تحقيق : الدكتور عبد الرحمن السيد ، الدكتور محمد بدوي المختون ، ط1 ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع – مصر ، 1410هـ - 1990م**
- **شرح جمل الزجَّاجي: لابن عصفور الأشبيلي (ت669هـ)، تحقيق: الدكتورصاحب أبو جناح، 1400هـ- 1980م**
- **شرح كافية ابن الحاجب المعروف بشرح الرضي: لرضي الدين الإستراباذي (686هـ) ، تحقيق : الدكتور إميل بديع يعقوب ، ط1 ، مؤسسة التاريخ العربي – بيروت ، 1433هـ - 2012م .**
- **شرح الكافية الشافية : لجمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجيَّاني الأندلسي (ابن مالك) ، تحقيق : الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي ، دار المأمون.**
- **شرح المفصَّل : لموفق الدين يعيش بن على بن يعيش النحوي (ت643هـ) ، صحّح وعلق عليه مشيخة الأزهر المعمور ، عنيت بطبعه ونشره إدارة الطباعة المنيرية ، مصر (د ، ت) .**

- **الكتاب : لسيبويه (أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر) ، تحقيق : الدكتور عبد السلام محمد هارون ، ط3 ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، 1408هـ – 1988م.**
- **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل : لجار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشرى (467 . 538 هـ) ، دار الكتاب العربي . بيروت (1407 هـ) ، مذيل بحاشية الإمام العلامة أحمد بن محمد ، المعروف بابن المنير وتخريج أحاديث الكشاف للإمام الزيلعى.**
- **اللامات دراسة نحوية شاملة في ضوء القراءات القرآنية : الدكتور عبد الهادي الفضلي ، ط1 ، دار القلم ، بيروت – لبنان ، 1980م .**
- **اللباب في علل البناء والإعراب : لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العُكبري (ت616هـ) ، تحقيق : غازي مختار طليمات ، ط1 ، دار الفكر – دمشق ، 1995م 0**
- **لسان العرب : لابن منظور (ت 711هـ) ، تحقيق : عبد الله علي الكبير ، ومحمد أحمد حسب الله ، وآخرون، دار المعارف – مصر .**
- **المحرر الوجيز: للقاضي أبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي(ت546هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، ط1، دار الكتب العلمية ــ لبنان ــ1413هـ-1993م .**
- **المساعد على تسهيل الفوائد : لبهاء الدين بن عقيل (ت769هـ) ، تحقيق : الدكتور محمد كامل بركات ، ط2 ، جامعة أم القرى ، المملكة العربية السعودية ، 1422هـ - 2001م .**
- **معاني القرآن : لأبي زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (ت207هـ) ، تحقيق : أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل ، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر ، 1955م.**
- **معاني القرآن : لأبي الحسن سعيد بن مسعدة (الأخفش الأوسط) (ت215هـ) ، تحقيق : الدكتور هدى محمود قراعة ، ط1 ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، 1411هـ - 1990م .**

- **معاني النحو: للدكتور فاضل صالح السامرائي، ط2،الناشر: شركة العاتك لصناعة الكتاب– القاهرة، 1423هـ 2003م .**
- **معجم القواعد العربية : للشيخ عبد الغني الدقر ، مكتبة مشكاة الاسلامية0**
- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : لجمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري(ت761هـ)، تحقيق وشرح الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب ، ط1 ، التراث العربي الكويت ــ 2000م.**
- **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية : لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت790هـ) ، تحقيق: مجموعة من الأساتذة ، ط1 ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي – جامعة أم القرى – مكة المكرمة ، 1428هـ - 2007م .**
- **الموفي في النحو الكوفي : للسيد صدر الدين الكنغراوي(ت 1349هـ) ، تحقيق : محمد بهجة البيطار ، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق ، 1946م .**
- **نتائج الفكر : لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت581هـ) ، تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوَّض ، ط1 ، دار الكتب العلمية – بيروت ، 1412هـ - 1992م .**
- **النحو العربي : للدكتور إبراهيم إبراهيم بركات ، ط1 ، دار النشر للجامعات – مصر ، 2007م .**
- **النحو الوافي :للدكتور عباس حسن ، ط3 ، دار المعارف – مصر ، 1974م .**
- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت911هـ) ، تحقيق: أحمد شمس الدين ، ط1 ، دار الكتب العلمية – بيروت ، 1418هـ - 1998م .**